

## البيان الصحفي رقم (٢) المؤتمر الوزاري الدوري السابع لمنظمة التجارة العالمية

يعد المؤتمر الوزاري لمنظمة التجارة العالمية أهم محفل في إطار المنظمة ، حيث يتم خلاله مراجعة الأنشطة الدورية للمنظمة ، و تناول الموضوعات التجارية و الاقتصادية العالمية ذات الأهمية ، و يأتي المؤتمر الوزاري الدوري السابع عقب أربعة سنوات من عقد المؤتمر الوزاري السادس في هونج كونج ، و تجدر الإشارة إلى أنه يفترض عقد

و من المقرر خلال المؤتمر الدوري السابع عقد جلسات عامة و جلسات عمل على التوازي ، حيث يتم خلال الجلسات العام تناول مراجعة أنشطة العادية بالمنظمة ، و قيام الوزراء بالتوجيه بشأن ما يتم خلال الفترة القادمة.

في إطار الاستعدادات المكثفة للمؤتمر الوزاري السابع لمنظمة التجارة العالمية المزمع عقده خلال الفترة من ٣٠ نوفمبر الى ٢ ديسمبر ٢٠٠٩ والذي سيتمحور حول موضوع "منظمة التجارة العالمية والنظام التجاري المتعدد الأطراف والمناخ الاقتصادي العالمي الراهن".

فقد اتفقت الدول على أن تطلق الاستعدادات على المستويات الوطنية والدولية لتمكين الحكومات والفاعلين الرئيسيين بالمنظمة من التكاتف من أجل التغلب على التحديات التي تواجه التنمية المستدامة على ضوء الأزمة الاقتصادية العالمية وجهود تحرير التجارة الدولية.

وتطمح مصر بأن تساهم المنظمة في دفع عجلة التنمية الاقتصادية في العالم حيث بات من الضروري الأخذ بعين الاعتبار احتياجات وتطلعات الدول النامية التي يشكل سكانها نسبة كبيرة من تعداد العالم ومن أجل أن يتحقق ذلك يجب أن يعمل السادة الوزراء على إيجاد آلية فعالة لمنظمة التجارة العالمية تطرح إمكانية جادة لهذه الدول لاسيما الدول الأقل نمواً للمساهمة في تطوير أسس النظام التجاري تراعي الظروف الاقتصادية والاجتماعية والتقنية لهذه الدول مما يساعدها على تحقيق الاستفادة القصوى من هذا النظام في المستقبل.

وقد دعت معظم الدول ومن بينها مصر إلى عقد العديد من الاجتماعات على هامش المؤتمر قصد تقييم ما تم إنجازه ودراسة التحديات التي تعترض سبيل التنمية المستدامة وكذا كيفية النهوض بالاقتصاد العالمي ثانية بعد انهياره نتيجة الأزمة الاقتصادية العالمية وكذلك تعزيز التجارة الدولية كي تكون الوسيلة للخروج من هذا المأزق الاقتصادي وكذا الإسهام بأرائها في تقييم التقدم المحقق للتوصل إلى اتفاق نهائي حول "جولة الدوحة".

وفي هذا السياق عقدت منظمة التجارة العالمية يوم ١٢ نوفمبر الجاري في جنيف اجتماعا جمع كبار المديرين التنفيذيين لكبرى المصارف العالمية برئاسة السيد/ باسكال لامي رئيس المنظمة لمناقشة سبل جديدة لتمويل التجارة العالمية للسلع والخدمات التي قد تباطأت خلال الأزمة المالية نتيجة للعراقيل الكبيرة التي تواجهها جراء الأزمة المصرفية والمالية المتفاقمة، بالإضافة إلى إعادة النظر في أداء السوق الدولية لتمويل التجارة والبحث عن طرق جديدة لتمكين لبلدان النامية من الحصول على التمويل اللازم بفائدة معقولة.

كما من المنتظر عقد اجتماع فيما بين الدول النامية بتاريخ ٣٠ من شهر نوفمبر الجاري قبيل انطلاق المؤتمر الوزاري السابع لمنظمة التجارة العالمية يهدف إلى توجيه رسالة واضحة وقوية حول قلق تلك الدول من تعثر مفاوضات جولة الدوحة لتحرير التجارة مؤكدة على أن هذه الرسالة سيكون لها ثقلها ومدلولها السياسي في مواجهة المواقف المتشددة لبعض الشركاء التجاريين الرئيسيين التي تسببت في تعثر المفاوضات.

وتعكف الدول الأفريقية على صياغة موقف موحد قبيل المؤتمر الوزاري للمنظمة الذي سيعقد في جنيف يوم ٣٠ نوفمبر في محاولة لفتح أسواق الدول المتقدمة للمنتجات الأفريقية وفقاً لما تم تأكيده خلال المؤتمر الوزاري لوزراء التجارة الأفارقة في القاهرة والذي عقد خلال الفترة من ٢٧ - ٢٩ أكتوبر ٢٠٠٩.

وترى مصر بدورها كمنسق عام للمجموعة الأفريقية في مفاوضات المنظمة في جنيف أن الإسراع في التوصل لاتفاق أمر مهم لأن التجارة هي أحد محركات النمو لأفريقيا حيث أن الفشل في تفعيل أجندة الدوحة والأزمة المالية العالمية قد تسببا في انخفاض الاستثمار الخاص بنسبة ٤٠% عام ٢٠٠٨ وفي بلوغ خسائر أفريقيا من الصادرات ٢٥١ مليار دولار في ٢٠٠٩.

ويأتي في سياق التمهيد للمؤتمر الوزاري عقد العديد من الاجتماعات بين كبار المسؤولين وذلك وفقاً لبرنامج العمل الذي قام بوضعه مدير عام المنظمة والتي شملت مشاركة كبار المسؤولين وتشارك مصر بهذه الاجتماعات للدفاع عن مصالحها الاقتصادية على المستوى الوطني والدولي بصفة عامة وكذا بحث سبل تحقيق الأهداف التنموية والنهوض باقتصاد الدول الأفريقية بصفة عامة خلال الفترات (من ١٩ حتى ٢٣ أكتوبر ومن ٢٣ إلى ٢٧ نوفمبر، ومن ١٤ إلى ١٦ ديسمبر).

وسوف يقوم كبار المسؤولين بالاجتماع بجنيف قبيل انعقاد المؤتمر الوزاري السابع لمنظمة التجارة العالمية خلال الفترة من ٢٣-٢٧ نوفمبر ٢٠٠٩ لمناقشة القضايا الرئيسية بموضوعات التفاوض لتقريب الآراء وتقليل الفجوات فيما بين الدول في هذا الشأن. تبدأ الاجتماعات خلال اليوم الأول بعقد اجتماع غير رسمي للجنة المفاوضات التجارية بالمنظمة يعقبه خلال اليوم التالي عقد اجتماعات خاصة لمناقشة موضوع التجارة في الخدمات وكذا التجارة والتنمية، ويتم مناقشة التجارة والبيئة ودعم الأسماك والاتفاقات الإقليمية والتدابير الخاصة بالدعم والتدابير الوقائية وكذلك موضوع نفاذ السلع غير الزراعية للأسواق (النما) خلال اليوم الثالث للمؤتمر. ويليه خلال اليوم الرابع عقد اجتماعات خاصة لمناقشة موضوعات الزراعة وقد اجتمعت الغرفة الخضراء لعقد مشاورات فيما بين الأعضاء وسوف يتم اختتام المؤتمر بعقد اجتماع للجلسة خاصة بموضوع الترييس و انعقاد اجتماع غير رسمي للجنة المفاوضات التجارية.

ومن المنتظر أن تشهد فترتي ما قبل انعقاد المؤتمر وخلالها نشاطاً مكثفاً للوزير المصري على المستوى الثنائي حيث من المنتظر أن تعقد اجتماعات مع وزراء كل من البرازيل والهند والمكسيك وجنوب أفريقيا وكذلك الممثل التجاري الأمريكي ومفوض الاتحاد الأوروبي لمناقشة تطورات المفاوضات وبرنامج عمل المنظمة.

وسوف يرأس المجموعة الأفريقية السيد الوزير/ رشيد محمد رشيد وزير التجارة والصناعة خلال أعمال المؤتمر لضمان المشاركة الفاعلة ومحاولة تحقيق مطالب المجموعة الأفريقية .

وقد وافق المجلس العام بالمنظمة على الاستمرار في ممارسة صفة المراقب للمنظمات والحكومات الدولية السابقة أي أن المراقبين في مؤتمر هونج كونج الوزاري مدعوة إلى المؤتمر الوزاري السابع على أساس أن أي طلبات جديدة سيتم النظر إليها كل حالة على حده كما هو متبع بالمنظمة و تمشياً مع النظام الداخلي بها.

وبناءً على جدول الأعمال الخاص بالمؤتمر سوف يتم عقد جلسة عامة للمؤتمر بالإضافة إلى عقد جلستي عمل تهدفان إلى توفير منتدى تفاعلي للوزراء للمناقشة في إطار اثنين من مواضيع فرعية واسعة وهما: "استعراض أنشطة منظمة التجارة العالمية ، بما في ذلك برنامج عمل الدوحة" في اليوم الأول و"دور منظمة التجارة العالمية في عملية الإصلاح والنمو والتنمية " باليوم الثاني.

وبالنسبة للبند المتعلق بإلقاء الضوء على الأنشطة التي تقوم بها المنظمة وجدول الأعمال والتي من المتوقع أن يشغل معظم وقت الجلسة العامة كما سنتاح الفرصة لجميع الوزراء لاستعراض سير عمل النظام التجاري المتعدد الأطراف وإلى الإدلاء ببيانات عامة تتعلق به وتقتصر المداخلات على ٣ دقائق لكل وزير.

وبالتوازي سوف تعقد جلسات العمل في ١ و ٢ ديسمبر على التوالي بهدف توفير منتدى تفاعلي للوزراء لمنحهم منصة للنقاش في إطار اثنين من مواضيع فرعية واسعة على النحو التالي : "استعراض أنشطة منظمة التجارة العالمية بما في ذلك برنامج عمل الدوحة" ( ١ ديسمبر) والتي سوف يقوم بتقديمها مدير عام المنظمة وكذا موضوع "دور منظمة التجارة العالمية في عملية الإصلاح والنمو والتنمية" وسوف يقوم رئيس المؤتمر بطرحه يوم ٢ ديسمبر.

وفي نهاية الجلسة العامة يوم ٢ ديسمبر سيتم تناول الإجراءات اللازمة التي سيتخذها السادة الوزراء بموضوعي اتفاق الترييس على عدم الانتهاك والشكاوى وموضوع التجارة الإلكترونية.

وقد يخرج المؤتمر ببيان وزاري يتضمن ملامح المرحلة القادمة لخطة عمل المنظمة وعلى الرغم من عدم الرغبة في الزج بالموضوعات الفنية المطروحة للتفاوض بأجندة الدوحة للتنمية إلا أنه من المنتظر أن يصدر بيان سياسي بضرورة المضي قدماً ومحاولة الانتهاء من الجولة كمحاولة لدفع عجلة الاقتصاد العالمي وإنعاشه وخروج العالم من الأزمة المالية.